A2F Access to Finance | edf g Green | IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

تمكين الاقتصاد الأخضر في العراق: التمويل من أجل التنمية المستدامة

german cooperation DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT | implemented by KFW | IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

نظّم المنتدى بشكل مشترك من قبل: المنظمة الدولية للهجرة وجامعة السليمانية

وبالدعم المؤسسي من: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة البيئة، البنك المركزي العراقي

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)

The International Organization for Migration (IOM) implements livelihood programmes in displacement-affected communities across Iraq. Through the Enterprise Development Fund, IOM helps to bridge gaps in access to finance for small and medium enterprises, promoting a sustainable recovery from the lasting effects of conflict and supporting climate adaptation and mitigation efforts. This report is part of the Policy Briefs series, which seeks to disseminate knowledge on pressing issues relevant for local economic recovery in Iraq.

نظرة عامة

يقف العراق عند لحظة محورية في مسيرته نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. ويُعد تطوير اقتصاد أخضر وطني فرصة واعدة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل مستدامة، فضلاً عن الإسهام في التصدي للتحديات البيئية التي يواجهها العراق وحالات النزوح المرتبطة بتغير المناخ.

ولإبراز هذه الفرص غير المستغلة، نظّمت المنظمة الدولية للهجرة وجامعة السليمانية بشكل مشترك منتدى بعنوان «تمكين الاقتصاد الأخضر في العراق» في 16 حزيران/يونيو 2025. وهدف المنتدى إلى تعزيز الانخراط المؤسسي والاستثمار المالي، ومعالجة الفجوات في سياسات ومعايير الطاقة المتجددة، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة. وفي إطار الدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة لتنمية القطاع الخاص والتكيف مع تغير المناخ، جمع الحدث ممثلين عن القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية لتعزيز الحلول التعاونية.

وشهد الحدث مشاركة أكثر من 250 مشاركاً، وتناولت جلسات النقاش مواضيع تراوحت بين الآليات المالية لدعم شركات القطاع الخاص في مجال الطاقة الشمسية، ومناقشات حول المعايير واللوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، عرضت اثنتا عشرة شركة ممولة من صندوق تطوير المشاريع - الأخضر منتجاتها وخدماتها الصديقة للبيئة خلال الحدث، مستعرضة القدرات المتنامية للعراق في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإعادة التدوير، والبناء الأخضر.

الصورة 1: © المنظمة الدولية للهجرة 2026

أبرز الاستنتاجات المستخلصة من المنتدى

تعزيز التعاون من أجل اقتصاد أخضر

ضمّ المتحدثون وأعضاء حلقات النقاش والحضور ممثلين عن الحكومة، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والبنوك والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والأكاديميين، والطلبة، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي كلمته الافتتاحية، شدّد محافظ السليمانية، الدكتور هفال أبو بكر، على أهمية الاستدامة البيئية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي، مشيراً إلى ارتفاع مستوى هشاشة العراق أمام آثار تغير المناخ. كما دعا إلى المشاركة الفاعلة من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات والجامعات والقطاع الخاص في دفع المبادرات الخضراء قدماً، وحثّ على اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الجفاف والتصحر، وتعزيز التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد المائية، والتصدي بشكل أشمل لآثار تغير المناخ.

وسلّط أكاديميون من جامعة السليمانية، من بينهم السيد ريبوار عمر والأستاذ الدكتور سيروان خورشيد رفيق، الضوء على ضرورة تحويل البحوث والسياسات إلى حلول خضراء عملية. وحذّروا من التهديد الذي تشكّله الأزمة البيئية وأوجه الظلم المناخي على الاستقرارين الاقتصادي والاجتماعي. كما دعوا إلى تعزيز التعاون بين الجهات الدولية والمحلية، وأعربوا عن أملهم في أن يسهم المنتدى في توليد أفكار جديدة وتحسين فرص الحصول على التمويل المدعوم حكومياً للمشاريع الصغيرة.

1. الآليات المالية والدعم المؤسسي لتعزيز التحول الأخضر في القطاع الخاص

تناولت الجلسة الأولى الدور المتنامي للمؤسسات المالية والجهات الحكومية في دعم المشاريع الخضراء ومبادرات الطاقة المتجددة، من خلال مداخلات كل من الدكتور راغد أسعد كاظم من وزارة البيئة، والسيد حسين عطوان مهوس من البنك المركزي العراقي، والأستاذ الدكتور سعد عبد القهار الشيخ من المركز الدولي للتمويل والتجارة.

وتُعد تحديات التمويل من أبرز العوائق أمام تطوير قطاع خاص أكثر اخضراراً. وتشمل التحديات الإضافية محدودية الوعي العام بالقضايا البيئية، وعدم جاذبية هياكل الرسوم الإدارية، والمعايير الفنية الصارمة، وانخفاض تعرفة الكهرباء الوطنية، وهي عوامل قد تثني المواطنين والبنوك عن المشاركة في مبادرات الطاقة الخضراء التي يطلقها البنك المركزي العراقي.

وقد بدأت الجهود السياساتية الجديدة، مثل مبادرة البنك المركزي العراقي للطاقة المتجددة بقيمة تريليون دينار عراقي، في معالجة بعض هذه التحديات. فقد أُطلق البرنامج في عام 2022، وواجه في بدايته تحديات حدّت من إقبال المواطنين ومشاركة المصارف، من بينها محدودية الوعي العام بالقضايا البيئية، وعدم جاذبية هياكل الرسوم الإدارية، والمعايير الفنية الصارمة، وانخفاض تعرفة الكهرباء الوطنية. وفي عام 2024، أعاد البنك المركزي العراقي هيكلة البرنامج واعتماد أكثر من 53 شركة مؤهلة من وزارة الكهرباء لأغراض تجهيز وتنصيب منظومات الطاقة لضمان جودة هذه المنظومات وصيانتها، وحدّد سقف أسعار الفائدة بنسبة 3 في المائة، وكذلك حدد أيضا سقف مدة سداد القروض ب 7 سنوات، واستحدث آليات أكثر مرونة لضمان القروض، بما يتيح للمقترضين الحصول على القروض من خلال كفالات موظفي الدولة، أو الضمانات العقارية، أو الكفالة المقدمة من الشركة العراقية لضمان القروض او أية ضمانات أخرى تراها المصارف ملائمة حسب سياستها الائتمانية. وبات بإمكان المواطنين الآن الحصول على قروض تصل إلى 30 مليون دينار عراقي لأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، فيما تتوافر قروض تصل إلى مليار دينار عراقي للمشاريع التجارية ومشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، وبقية المشاريع في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاقتناء منظومات الطاقة الشمسية، فضلا عن شمول مشاريع تدوير النفايات ومشاريع معامل الطابوق بالمبادرة آنفة الذكر.علما أن مبادرة البنك المركزي متاحة لجميع محافظات العراق.

الصورة 2: © المنظمة الدولية للهجرة 2026

كما يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل المبادرة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات، أن تسهم في دفع عجلة تطوير الاقتصاد الأخضر في العراق. وفي إطار هذه المبادرة، يجري تركيب أنظمة طاقة شمسية في 850 مبنى حكومياً، يمول منها 550 مبنى من قبل حكومة العراق و300 مبنى بدعم دولي. ويُنفَّذ البرنامج بقيادة وزارتي البيئة والكهرباء، ويجمع ست وزارات، ويستفيد من الدعم الدولي المقدم من القطاع الخاص، ويوفر فرصاً للشركات المحلية لتجهيز الألواح الشمسية وتركيبها وصيانتها.

وتدعم مبادرات أخرى جهود التكيف لدى الفئات الأكثر تضرراً من تغير المناخ. إذ يستهدف أول منحة يحصل عليها العراق من الصندوق الأخضر للمناخ، والبالغة قيمتها 37 مليون دولار أمريكي، المجتمعات الأشد هشاشة تجاه آثار تغير المناخ، من خلال تعزيز الممارسات الزراعية القادرة على الصمود أمام المناخ، ودعم تطوير السياسات المتعلقة بإدارة المياه والطاقة وأنظمة الطاقة المتجددة، مثل أنظمة الري العاملة بالطاقة الشمسية. وأكد المشاركون أن التمويل الأخضر يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في معالجة تحديات ملحّة أخرى يواجهها الاقتصاد العراقي، مثل بطالة الشباب. وعلى سبيل المثال، تعمل مسابقة بغداد للابتكار الأخضر ومركز المهارات الخضراء على تدريب الشباب في قطاعات الاقتصاد الأخضر وتشجيع ريادة الأعمال الشبابية.

واختُتمت حلقة النقاش بالدعوة إلى تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، وزيادة الوعي العام بفرص التمويل المتاحة، وتحسين مستوى تقديم الخدمات بما يستجيب للاحتياجات. كما شدّد أصحاب المصلحة على أهمية استمرار الانخراط من خلال المنتديات وورش العمل والتعاون متعدد القطاعات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، من أجل تعزيز الاقتصاد الأخضر في العراق.

2. المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكامل الطاقة الشمسية: المعايير واللوائح والمسؤوليات المترتبة على المنتجين والمستخدمين

تناولت الجلسة الثانية أهمية إرساء معايير وطنية لتقنيات الطاقة المتجددة بما يضمن ضبط الجودة وسلامة المستهلك. وناقشت الجلسة الحاجة الملحّة إلى تنظيم سوق الطاقة الشمسية المتنامي في العراق، مسلّطة الضوء على أهمية تطوير المعايير واللوائح الوطنية لضمان الجودة، ومنع إغراق السوق بالمنتجات المستوردة دون المستوى المطلوب، وإنشاء بنية تحتية طويلة الأمد لتكامل الطاقة المتجددة.

ودعا الأستاذ الدكتور ثامر عبد الأمير، ممثلاً عن اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، إلى تحديث التشريعات الصناعية المتقادمة وتعزيز التعاون بين الجامعات والجهات الحكومية. كما جرى تحديد تكامل الطاقة الشمسية ضمن الشبكة الوطنية العراقية بوصفه تحدياً رئيسياً، في ظل تقادم البنية التحتية ومحدودية القدرات الفنية. وأشار الدكتور ثامر إلى أن الإرث العراقي في الابتكار في مجال الطاقة الشمسية منذ ثمانينيات القرن الماضي يمكن إحياؤه من خلال سياسات قائمة على الأدلة وتعزيز الروابط البحثية.

وبصورة عامة، أكد المتحدثون أن تعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومة والقطاع الخاص يُعد أمراً أساسياً لبناء اقتصاد أخضر مرن ومستدام في العراق.

الصورة 3: © المنظمة الدولية للهجرة 2026

3. الدروس المستفادة من مبادرة تمويل أخضر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: صندوق تطوير المشاريع – الأخضر

استعرض السيد باخَوان توفيق من المنظمة الدولية للهجرة عدداً من قصص النجاح والتحديات التي تم تجاوزها في إطار صندوق تطوير المشاريع – الأخضر، وهي مبادرة للمنظمة الدولية للهجرة تسهم في تعزيز الاستدامة البيئية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. وقد صُمِّم هذا البرنامج في سياق تزايد المخاوف المتعلقة بالنزوح البيئي والمناخي. وحتى آذار/مارس 2025، سجّلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة أكثر من 172,000 شخص نازحين بسبب العوامل البيئية والمناخية في 12 محافظة، بزيادة عن 20,000 شخص في عام 2022.

ومنذ بدء تشغيل البرنامج في عام 2018، قام صندوق تطوير المشاريع بصرف أكثر من 50 مليون دولار أمريكي على شكل منح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العراق، مما أسهم في خلق أكثر من 14,000 فرصة عمل جديدة على المستوى الوطني حتى كانون الأول/ديسمبر 2025. ويسهم نحو 15 في المائة من المشاريع الممولة بشكل مباشر في تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتحسين جودة الهواء، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، واعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة، وجهود الحد من النفايات. كما يسهم الصندوق في تعزيز تمثيل النساء في القطاع الصناعي وسوق العمل، حيث مُنحت 24 في المائة من المشاريع لنساء رائدات أعمال.

وعلى وجه الخصوص، تدعم نافذة صندوق تطوير المشاريع – الأخضر المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات صديقة للبيئة أو تعتمد ممارسات أعمال مستدامة. وحتى تاريخه، حصل 120 مشروعاً على تمويل بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي من نافذة الصندوق الأخضر، قابله استثمار مشترك من أصحاب المشاريع بقيمة 1.7 مليون دولار أمريكي. وتغطي المشاريع مجالات إعادة التدوير (40 في المائة)، والزراعة المستدامة (22 في المائة)، والطاقة المتجددة (20 في المائة).

وشجعت المنظمة الدولية للهجرة الجامعات والطلبة على المشاركة من خلال مسار الابتكار التابع لصندوق تنمية المشاريع. ومن خلال الشراكات مع الجامعات والجهات الحكومية والجهات المانحة، بما في ذلك ألمانيا وفنلندا وجمهورية كوريا، يُظهر صندوق تطوير المشاريع – الأخضر كيف يمكن للتمويل الموجّه أن يدفع عجلة خلق فرص العمل الخضراء ويعزز قدرة العراق على الصمود في وجه تغير المناخ.

الصورة 4: © المنظمة الدولية للهجرة 2026

التوصيات السياساتية

ناقش المشاركون تدابير عملية لدعم انتقال العراق نحو اقتصاد أخضر شامل ومستدام، مع التركيز على تعزيز الدعم المؤسسي والمالي، ومعالجة الثغرات في سياسات ومعايير الطاقة المتجددة، وتعزيز التعاون متعدد القطاعات، وزيادة الوعي العام بمفهوم الاقتصاد الأخضر..

تعزيز الدعم المؤسسي والمالي

- إدخال وتوسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل المختلط، والسندات الخضراء، والتمويل الإسلامي والمبادرات المماثلة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك الخضراء، والقروض منخفضة الفائدة، والتمويل القائم على النتائج.
- توسيع الدعم المالي، من خلال المنح والقروض المدعومة، لتعزيز اعتماد الطاقة الشمسية في القطاعات السكنية والعامة والصناعية، ولدعم تطوير الصناعات الصديقة للبيئة، بما في ذلك إعادة التدوير، والبناء المستدام، والتصنيع منخفض الانبعاثات.
- تبسيط إجراءات القروض وتعزيز نماذج قروض أكثر مرونة والتمويل الأصغر، لتحسين الوصول إلى رأس المال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشباب، ورائدات الأعمال.
- توسيع منتجات التأمين المصممة خصيصاً لأنظمة الطاقة الشمسية وبنية المركبات الكهربائية التحتية.
- تيسير الوصول إلى منصات التمويل الجماعي للمشاريع الخضراء القائمة على المجتمع المحلي.

معالجة الثغرات في سياسات ومعايير الطاقة المتجددة

- إدخال حوافز تنظيمية وإزالة العوائق السوقية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الصناعات الخضراء والتقنيات منخفضة الكربون، بما في ذلك تعزيز الشفافية بشأن أشكال الدعم المتاحة، وتبسيط الأطر التنظيمية، وتسهيل إجراءات تسجيل الأعمال.
- تعزيز نهج منسّق في تنفيذ التحول الاقتصادي الأخضر في العراق، استناداً إلى الأطر السياسية الوطنية الحالية وخطط العمل الاستراتيجية مثل الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق، وخطة التنمية الوطنية، وخطة الاستثمار المناخي، وذلك من خلال تقوية آليات التنسيق بين الوزارات والمحافظات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، وتطوير جداول زمنية تنفيذية مرحلية، وإجراء تحليلات تكلفة–منفعة لتوجيه أولويات التنفيذ.

- ضمان ربط صرف التمويل الأخضر بمقاييس أداء بيئي موثّقة لتعزيز المساءلة وتحقيق التأثير.
- ضمان الوصول العادل والشامل إلى آليات التمويل الأخضر الوطنية والدولية في جميع أنحاء العراق، ومعالجة أوجه عدم المساواة الجغرافية الحالية والعوائق الإقليمية.

تعزيز التعاون متعدد القطاعات

- إنشاء ترتيبات مؤسسية لتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والشركاء في التنمية.
- ضمان التنسيق بين مقدمي الدعم المالي والفني المختلفين لتعزيز تبسيط إجراءات التقديم والتواصل مع المستفيدين.
- التعاون مع الجامعات والقطاع الخاص لتأسيس برامج تدريبية تلبي متطلبات المهارات في سوق العمل الأخضر الناشئ.
- تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية على إجراء بحوث تطبيقية تعالج التحديات البيئية في العراق. ومزامنة مناهج التعليم العالي مع متطلبات سوق عمل الاقتصاد الأخضر، وتحفيز البحوث على مستوى الدراسات العليا التي تقدم حلولاً مجتمعية.

توليد الوعي العام حول الاقتصاد الأخضر

- بناء القدرات الفنية والإدارية للمؤسسات العامة والمؤسسات المالية المعنية لإدارة والإشراف على الاستثمارات الخضراء، ويشمل ذلك دعم مراكز التدريب التي تركز على الطاقة المتجددة.
- تصميم وتقديم محتوى توعوي وتعليمي باللغتين الكردية والعربية، والاستفادة من المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتعظيم الوصول إلى المجتمعات المتنوعة.
- تطوير منصة رقمية وطنية لرصد مزوّدي خدمات الطاقة الخضراء وفرص التمويل ومستويات تبني التكنولوجيا في جميع أنحاء البلاد، مع تضمين لوحات معلومات لمتابعة خفض الانبعاثات واستهلاك الطاقة.
- إطلاق حملات وطنية تركز على حماية البيئة والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ.
- تطوير برامج تدريبية مستهدفة للباحثين عن العمل، مع التركيز على الشباب والنساء، في مجالات مثل تركيب الألواح الشمسية، والزراعة الذكية مناخياً، وإدارة النفايات المستدامة، لمعالجة تمثيلهم المحدود في الاقتصاد الأخضر.

الصورة 5: © المنظمة الدولية للهجرة 2026

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

© ٢٠٢٦ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.